آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فوريش نصيرة
جامعة شلف

مقدمة :

شرعت الجزائر منذ بداية التسعينات في تغييرات اقتصادية هامة وذلك بتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي وعمدت بذلك على تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما بالغا ومتزايدا لدفعه وتطويره وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة به هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات ووضع إستراتيجية دف إلى تدعيمها وترقيتها. وهذا وعيا من الدولة بالدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى النجاحات التي حققتها في العديد من الدول التي استطاعت الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات في مسير ا التنموية عن طريق تبنيها لهذا القطاع كأحد وسائل التنمية الاقتصادية. وما تتميز به هذه المؤسسات من مقدرة على امتصاص بعض الإختلالات التي تولدت عن سياسة المؤسسات الكبيرة وتوفير مناصب شغل وكذا إمكانية تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة وما تمثله من رهانات وتحديات أمام مؤسساتنا. وإدراكا بعدم قدرة هذه الأخيرة بوضعها الحالي على التكيف مع الواقع الاقتصادي المفروض والصمود أمامه. أصبح من الواجب تأهيلها والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف حتى تكون لديها الآليات التقنية والبشرية التي تساعدها على التكيف مع المحيط واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي.فعملية التأهيل ترمي إذا إلى يئة المؤسسات إلى المنافسة والاحتكاك بالمؤسسات والمنتوجات الخارجية . و سنحاول في هذه الدراسة أن نلقي الضوء على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلي العناصر التالية:

أولا - مفهوم التأهيل
ثانيا - أهداف التأهيل
ثالثا: إجراءات التأهيل .
رابعا: برامج التأهيل

أولا : مفهوم التأهيل

تزايد اهتمام دول العالم المختلفة وخاصة في السنوات الأخيرة ومنها الجزائر بوجه عام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني. كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المؤسسات، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدر ا على الاندماج في الاقتصاد العالمي. لذا أضحى موضوع تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمثابة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية على حد السواء.إذ أصبح يحظى بكل الرعاية والاهتمام كنتيجة منطقية لوعي الحكومات والدول بأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها لمواجهة التحديات التي أفرز ا التغيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى. فما مفهوم التأهيل وما هي دوافعه ؟

1 - تعريف التأهيل

وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكن تتفق جميعا على أن التأهيل يعنى تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات. حيث دف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة

في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر لها.لتصبح قادرة على إنتاج منتوج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات التي ينتجها في الدول النامية.

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995بانه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.

كما يعرف أيضا على انه: << عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق >>.(1)

وفي تعريف آخر ورد على أن:< < التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي >>.(2)

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

2 - دوافع التأهيل

إن الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي تكمن في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

2 – 1 التحديات :وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي ،الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام الى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل 2002 في إطار الشراكة الاورو متوسطية بالاضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية .

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

2 – 2 الصعوبات التمويلية: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد:(3)

1) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
2) قصر فترة سداد القروض.
3) تعدد إجراءات الحصول على القروض.
4) عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.
5) عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6) محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والاولويات.

2 – 3 صعوبة الحصول على المعلومة : يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة والمحينة من المشاكل العويصة التي تصطدم بها المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية .

2 – 4 ضعف التكوين والعمل المؤهل : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة .

كما انه لا تلجا المؤسسات إلى تدريب وتكوين ورسكلة عمالها نتيجة للصعوبات المالية.بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.حيث صنفت الجزائر في هذا الإطار في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية ، من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO (4).

2 – 5 الصعوبات الإدارية: إن القرارات والإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات، وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن.فلا زال المستثمرين يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية، فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على ارض الواقع ، << المستثمر عليه أن يتخطى 30مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المشروع ، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3الى 4سنوات>> .(5)

2 – 6 الصعوبات الخاصة بالعقار: من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط .حيث كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم انه <<والى سنة 2001 ومن مجموع 4211 قطعة ارض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة غير مسواة>>.(6) كما تضيف الدراسة إلى أن المناطق الصناعية في حالة مزرية حيث أن 20 % من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 43 % في الشرق و 62 % (7). كما عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت غير مستغلة أو استعملت للقيام بنشاطات أخرى خارج القطاع .

2 – 7 الصعوبات الفنية: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة على قدرات وخبرات أصحا ا في العمل بصفة رئيسية، كما أن ا تستخدم أجهزة ومعدات اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة، والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجا ا بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في اغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات إلتي قد تكون محدودة في بعض ا الات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان .

2 – 8 الصعوبات الجبائية :أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دور ا الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع.كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية.

2 – 9 الصعوبات التسويقية: تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يلي:

_ عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق و نقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل، والتوزيع، والتعبئة، والتغليف، وأذواق المستهلكين...الخ. الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجا ا.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد او المحاكاة ا مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية .

- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلا ا من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجا ا للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط و مواصفات السلع المنتجة.

-عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات هذا القطاع.

- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

- عدم وجود دراسات للأسواق الخاصة من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وكذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسة الصغيرة.

- عدم التطوير في مواصفات المنتج بما يتلاءم و ذوق المستهلك.

3 - متطلبات التأهيل : لقد رأينا فيما سبق أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعيق عملها والتي تحد من كفاءتها الاقتصادية وبالتالي من قدراتها التنافسية أمام الوضع الجديد المتميز بسيطرة وتفوق المؤسسات التي تتميز بكفاءتها العالية ، وإنتاجيتها المرتفعة وقدراتها التقنية والتكنولوجية والإدارية و التسويقية الكبيرة . لذا سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على بعض العناصر المتعلقة بمتطلبات التأهيل.

3 - 1 التخطيط الاستراتيجي: تتعلق العملية بتحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها. يعتبر التخطيط الاستراتيجي بعملية تجديد نظامي. فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل. يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى في أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

3 – 2 التسويق : على المؤسسات أن تقوم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

-الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.

-العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاسواق المحلية والخارجية .

3 – 3 تأهيل الموارد البشرية: يعدا لاستخدام الفعال للموارد البشرية طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى.ونظرا لأهمية هذا العامل يتوجب اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على مستوى المؤسسة و على المستوى الكلي.

فعلى مستوى المؤسسة يجب العمل على:

1- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع المجالات ، التسيير ، الإنتاج ، التسويق ، التسيير المالي ...الخ.

2 - القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء والتهميش ، اللامساواة.....

3 – الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.

4 – تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها وبعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات.

أما على المستوى الكلي: فيتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة للتأهيل ، كإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية .

3 - 4 العمل بمعايير وقياسات النوعية: حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات ، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة، مواد التعبئة والتغليف.

3 – 5 التجديد التكنولوجي :تحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة واللاقتصاد ككل ، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات ، التجديد في المنتجات ، التجديد في العمليات ، التجديد في التنظيم ، التجديد في الموارد البشرية ...الخ .

3 – 6 تطبيق استراتيجية التنافس : تحدد إستراتجية التنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية :(8)

1_ طريقة التنافس : وتشمل إستراتيجية المنتج إستراتيجية الموقع إستراتيجية التسعير ، إستراتيجية التوزيع ، إستراتجية التصنيع ...الخ.

2 – حلبة التنافس : وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين .

3 – أساس التنافس : ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

3 – 7 التعرف على التكنولوجية الجديدة: تعتبر التكنولوجية عنصر ضروري للتنمية لأنا الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتـصادية . وللحصول عليها هناك عدة طرق منها : التطوير الداخلي للتكنولوجية عن طريق إتفاق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخـبرة العالمية ، الابحاث والتطوير عن طريق التعاون ، علاقات مع الميدان الجامعي...الخ.

3 – 8 تطوير الابداع التكنولوجي داخل المؤسسة : لتطوير الابداع التكنولوجي بشكل إيجابي داخل المؤسسة يجب أن تتـوفر عـدة عوامل أهمها :

الطاقات والامكانيات المالية و التسييرية (فرق تسيرية كفاءة على جميع المستويات) وتجارية (قنوات توزيع أو شبكة توزيع ...) وخبرات تكنولوجية .

-إمتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته.

- قدرات تسيرية كفاءة ومؤهلة قادرة علىإحداث البحث التطبيقي .

3 – 9 تاهيل محيط المؤسسة : ان تاهيل المحيط يشكل امرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين ادائها والوصول الى الرفع مـن قـدرا ا الانتاجية وتحسين تنافسيتها **.** وتكمن عملية تاهبيل المحيط في اجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة:كالجهـاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة .

ثانيا:أهداف التأهيل

تتمثل أهداف التأهيل في:

1- تحسين **تسييرا لمؤسسات:** تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في الـسوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية. ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أساليب و طـرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، و تنمية الكفاءات البشرية، و التنمية والبحث في وظيفة التسويق.

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الخارجية.
- ترقية المؤهلات المهنية.
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر بالتعاون مع الجامعات ومخابر البحث المتخصصة على النسق المعمول به في الدول المتقدمة.
- اكتساب التكنولوجيا
- تحسين الجودة أو النوعية للحيازة على معايير العامة للنوعية العالمية للايزو

2 – تحسين تنافسية المؤسسات: إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى القطـاع إلى الوصول إليها، فإذا قمنا بمراجعة المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(9)، سنلاحظ أن عملية التأهيـل دف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصرا أو عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفـاظ علـى مكانتها وتطويرها. وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا لـتحكم في التكـاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسيرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم " ثقافـة المؤسسة و التفاول "من جهة، و بتوفير محيط ملائم لها من جهة أخرى.وذلك بإجراء تعديلات في جميع مكوناتـه. وتـوفير المعلومـات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

يترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، وتساعد علـى ظهـور منظمين و إداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات. ونتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عميلة التأهيل زيادة الكفاءة

الإنتاجية أو القدرة التنافسية إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من المورد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر أو في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

3 – توفير مناصب الشغل: تعاني الجزائر كبقية البلدان النامية من مشاكل البطالة، وكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدر ا عل ـ ى التخفيف من حد ا بخلق فرصا منتجة للعمل، تحاول الحكومة أن يئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الـ صغيرة والمتوسطة لتساعدها على الساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالاهتمام المعطى للمؤسسة يهدف ليس فقط إلى الحفاظ على مناصب التشغيل الحالية، بل يهدف إلى خلق وظائف جديدة وذلك لاعتمادها على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على رأس المال من جهة وأي ـ ضا لسهولة إقامتها وتوزيعها على نطاق واسع. (10)

ثالثا: إجراءات التأهيل

1 - تأهيل النظام القانوني والتشريعي: بدا الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور الق ـ وانين التالية:- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعم وتأهيلها. وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنا مؤسسات إنتاج السلع والخدمات و تستوفي مع ـ ايير الاس ـ تقلالية وتشغل من 1 إلى 250 عامل .(11)

ولتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت الجزائر على إنشاء الوكال ـ ة الوطني ـ ة لتط ـ وير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(12) والتي أسندت لها المهام التالية :

1 – تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 - تقييم فعالية وداعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 – ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 – جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

5 – التنسيق مع الهيئات المعنية، بين مختلف برامج التأهيل لقطاع مؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

6 – إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلوما دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

7 – وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

8 – ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9 – مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج .

10 – منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيج ـ ابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.

11- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة .

12- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي تمكن أن تستفيد منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العامل ـ ة والإنت ـ اج والإدارة وغيرها إلى جانب الإستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح و المساعدة.

- قانون الاستثمار لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت 2001: ويتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار والذي جاء ليحل محل القانون رق ـ م 93 – 12 بتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزه في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

كما أعطى هذا المرسوم حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثمارا م ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذا التصريح يشمل معلومات تقنية خاصة بالمشروع المراد إنشاءه وذلك حتى يستفيد من مختلف الامتيازات والضمانات الممنوحة له .

2 - تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية :

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة ، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

3 - تأهيل الجهاز المصرفي: لتأهيل الجهاز المصرفي عملت الجزائر على استحداث واقامة الهياكل المالية التالية:

_ صندوق ضمان القروض:fonds de G arantie des C REDITS انشئ بموجب المرسوم رقم 273 -02 المؤرخ في 11نوفمبر 2002 .

_صندوق رأسمال المخاطرة :fonds de C AP ITAL RISQUE : الذي تاسس سنة 2004 براس مال يقدر ب 3.5 مليار دج.

_التمويل بالقرض الايجاري :LEASING تم اقامة شركة للقرض الايجاري مغرب قرض ايجار الجزائر وهي مؤسسة براس مال مشترك تونسي _اوربي ، اعتمدها مجلس النقد والقرض في اكتوبر 2005. على ان تبدا نشاطها في نهاية السداسي الاول من سنة 2006.

4 - تأهيل العنصر البشري: تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم إنجاز 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي "(13).

كما خصصت الوزارة الوصية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل مؤسستنا من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها منذ شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يقومون بدورهم بتأطير ما يقارب بـ 2500 عونا مستثمرا في الجزائر .

5 - العقار الصناعي : في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسات ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها ، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط . وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005 . وقد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج .

رابعا:البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 - برنامج التأهيل الصناعي: يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و يئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية ، ومصرفية ، إدارية ، جبائية ، اجتماعية .. الخ .

تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة وقد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .

ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية(14)التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى .

أما فيما يتعلق بالجانب المالي ، فلقد تم إنشاء " صندوق ترقية التنافسية الصناعية (15) لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها .ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل :

- أن تكون المؤسسة جزائرية .

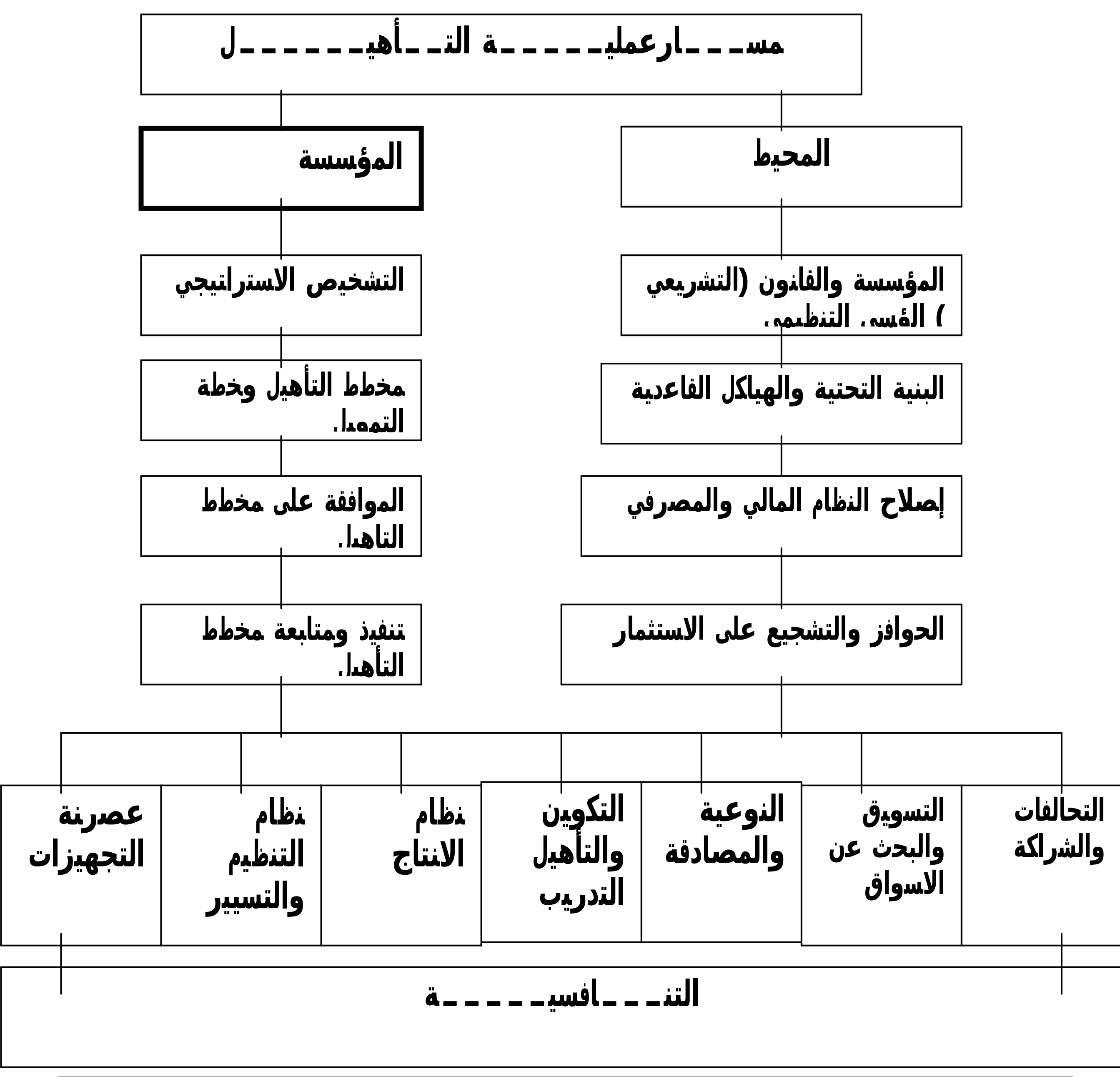
- أن تنتمي إلى قطاع النتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة .
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري .
- أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة .
- تحقق نتيجة استغلال موجبة .
- أنا تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل .

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط المباشر لها.

على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل أن تقوم بإجراء تشخيص إستراتيجي وإعداد مخطط تأهيل لها وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كتلك الخاصة بالجانب المالي ، التقني ، التسويقي ...الخ.)

وأخيرا يمكن التعبير عن مسار عملية التأهيل من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : مسار عملية التاهيل





المصدر: وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة.

وقدتم حتى نهاية أكتوبر 2004 اختيار 191 مؤسسة وفق المعايير المحددة للاستفادة من عملية التأهيل ، وبالتالي الاستفادة من مساعدة " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " وهذا على مستوى المرحلة الأولى والمتمثلة في إجراء التشخيص الاستراتيجي .منها 64 مؤسسة ستستفيد من مساعدات الصندوق لإنجاز الاستثمارات حسب ما جاء في مخططات تأهيلها.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفقا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنص على أنه "... في إطار تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية ". يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية ، الخداماتية ...الخ.

يمتد البرنامج لفترة 12 سنة أي لغاية 2013 ويشتمل على مرحلتين هما: (16)

- مرحلة التكييف وتمتد على مدى 5 سنوات .
- مرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية (17).أي أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها بالإضافة إلى استو فاء الشروط التالية:

1 – أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.

2 – إن تنتمي إلى قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

3 – المؤسسات التي تتميز بوضع مالي متوازن.

4 – المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

5 – المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

ويتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

أ – الصندوق الوطني للتأهيل: والذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3 - برنامج التأهيل بالتعاون مع الإتحاد الأوربي: ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مشروع خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مـع الاتحـاد الأوروبي ، حيث قدم هذا الأخير نحو 57 مليون يورو لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف تحسين تنافسية هذا القطاع.

يعتمد البرنامج في عملية التأهيل على عدة إجراءات تتعلق بالتسيير ، و بيئة المحيط منها:

– تشخيص استراتيجي للمؤسسة خاص بتسيير جميع وظائفها : الإنتاج ، التمويل ، تسيير المخزونات ، التسويق ، الإجراءات التسويقية ، النشاط التجاري ، قوة البيع ، التوزيع والتصدير ، الموارد البشرية ، التكوين ، تنصيب المعلومات والاتصالات ....الخ . وهـذا ـدف معرفة موضع المؤسسة والوصول الى نقاط القوة و نقاط الضعف وبالتالي وضع مخطط تأهيل يسمح بالرفع من مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير.

- تأهيل العنصر البشري : يسعى البرنامج الى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبر القيـام بدورات تكوينية وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن من تكوين المسيرين والإستفادة من الخبرات والابتكار .

- تأهيل المحيط : إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول الى الرفع من قدرا ا الإنتاجية وكذا تحسين الجودة . وقد ضمن البرنامج إجراءات خاصة بتوفير محيط ملائم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها وتتمثل تلك الإجراءات في دعم الهيئات العمومية والخاصة جمعيات عمل ، معاهد التكوين ممثلي الشبكة الوطنيـة للمعلومـات ، المعاهـد العموميـة والإدارات المركزية بالإضافة إلى تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع آليات التمويل . وهذا بدعم الهيئات والأجهزة الموجهة لدعم المؤسسة : كأجهزة الدعم التقني والتكنولوجي ، الإدارات المركزية الإقتصادية ، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات ، غرف التجارة والصناعة ، البورصة المناولة و الشراكة ،جمعيات أرباب العمل ، مراكز ومعاهد التكوين ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتـصادية والهيئات المالية

و يجب أن تتوفر في المؤسسة الشروط التالية للاستفادة من الدعم:

أ – الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التالية :المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات المائية الصيدلة، مواد البناء .

ب – أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل .

ج – عدد عمال يتراوح مابين 10 الى 250 عاملا .

د - حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي او معنوي جزائري الجنسية .

هـ - أن يكون منتظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات أخرى .

و – أن يكون منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة .

ي – الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الكلية بالإضافة إلى هذه الشروط ، فإن أولوية إعادة الهيكلـة والتأهيـل تمـنح للمؤسسات التي تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط با لأداء الاقتصادي ومستويات التشغيل وخلق وظائف جديدة وفتح أسواق لمنتجا ا . والمؤسسات في المناطق الجنوبية والهضاب العليا لمنع هجرة الحرفيين من تلك المناطق بخلق فرص عمل لهـم والمحافظـة علـى النـشاط الاقتصادي في تلك المناطق .

4 - التعاون مع البنك العالمي : ومع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (S F I) تم إعداد برنامج تعاون تقني على برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعداد ووضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط .

5 - التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية : تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسـلامي ، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء ، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975 .وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية . ويهدف مشروع التعاون هذا إلى :

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وللوصول إلى هذه الأهداف يجب القيام بـ :

- دراسة ووضع نظام إعلامي اقتصادي و إحصائي (S I E S).
- دراسة وإنجاز مشاتل ومحا ضن للمؤسسات .
- دراسة فعالية رأس مال مخاطرة .
- دراسة وإعداد برنامج تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

6 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : تأسست ONUDI في 1967 في فيينا ، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة ، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة ، والتنافسية ، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي . بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة
(PME - PMI).كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع .

7 - البنك العالمي: **BANQUE MONDIALE** تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل في الشركة المالية الدولية: Société Financière Internatinale التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " NAEDعن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد ا لإيجاري Leasing، وعقد تحويل الفاتورة Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro – Finance مع متعاملين أوروبيين .

8 - التعاون الثنائي : في مقدمة برامج التعاون الثنائي ، نجد التعاون مع ألمانيا مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (PME/CONFORM) الذي هو في مرحلته الثالثة (2006/2003) ، ويخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير بإنشاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان ، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن . وسوف ينطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان " الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة " للفترة (2005 – 2007) في مرحلتها الأولى دف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: فرنسا، إيطاليا، أسبانيا ، تركيا ،...الخ. وذلك لاكتساب الخبرة اللازمة من أجل وضع برامج معتمدة على تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الخاتمة والتوصيات :

نستخلص من هذا العمل أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبح أكثر من ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة والتغييرات الأخرى .الأمر الذي دفع بالسلطات إلى الاهتمام ذه العملية وذلك بتطبيق عدة برامج لتأهيل المؤسسة من جهة وتأهيل المحيط الإداري والجهاز المصرفي والجبائي والتشريعي و العنصر البشري وتدعيم البنية التحتية من جهة أخرى. غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك (كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من برامج التأهيل، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنا طويلة، خاصة فيما يتعلق استخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشهادات المصرفية).ولتذليل الصعوبات وتسهيل إجراء عملية التأهيل نوصي بما يلي :

1- إن معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب في رأينا مساهمة الجميع بدءا من الجهة المسئوولة لى بقية الهيئات والمنظمات مضاعفة وتنسيق جهودها والاضطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذا القطاع الهام من تجاوز الصعوبات المختلفة التي تعترضه والنهوض به من أجل التكيف مع متطلبات السوق المتطورة باستمرار

2- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا الحديثة.

3-العمل باستمرار على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

4-زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية بما يمكن المؤسسات من تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي.

5-الاستعانة من الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة والنصح حول كافة الأمور التي م هذا القطاع في ا ال التسويقي والفـني والإداري والتمويلي وغيرها.

6-تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

7-الاهتمام بالجانب التسويقي.

8-تقليص الإجراءات المعرقلة للاستفادة من برامج التأهيل.

9-الاستفادة من تجارب الدول بإقامة التعاون في هذا ا ال.

10-إتمام المزيد من الإصلاحات على مستوى الأنظمة الجبائية والقانونية بما يتوافق وطبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

11- تشجيع المؤسسات على القيام بعملية التأهيل وإعادة النظر في الشروط المطلوبة.

12- ضرورة تدعيم البنية التحتية التي تساعد على الأداء الإنتاجي للمؤسسات.

الإحالات والهوامش

1-A . LAMIRI , La mise à niveau , Revue des Sciences commerciales et de gestion , l'Ecole de Commerce, N° 2, P : 42

2 – عبد اللطيف بلغرسة "أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ".مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة – العدد 1-2001، ص 147

3 – فتحي السيد عبده أو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة – 2004 ،ص 85 – 86

-4 El watan,13 septembre2000, p 07

-5 Liberte Economie, N° 161 du 13 au 19 Fevrier2002, p 05

6 -دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم ،جريدة الخبر،العدد3406 ،2002.

7 –نفس المرجع.

8– نبيل مرسي خليل " الميزة التنافسية في مجال الإتحاد "، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998 ، ص 79

9- القانون التوجيهي رقم 18/1 المؤرخ في 12ديسمبر 2001

10 – محمد محروس إسماعيل ،اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991 ص 159

11 – المادة 4 من القانون التوجيهي رقم 18/1 المؤرخ في 12ديسمبر 2001

12 – المرسوم التنفيذي رقم 05 -165 المؤرخ في ماي 2005.

13 – عبد الرحمان عنتر ،واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة وافاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية ،جامعة سطيف ،2001،ص:04

14 – المرسوم التنفيذي رقم 2000 المؤرخ في 2000/07/16

15 –انشئ وفقا لاحكام المادة 92من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999

16 – صالح صالحي،اساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر،ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي:الاشكاليات و افاق التنمية، القاهرة،2004،ص:190

17- نفس المرجع ،ص:191

المراجع :

1 – د : فريد راغب النجار ، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية ، مصر 1998

2 – د . محمد هيكل ، إدارة المشروعات الصغيرة – مجموعة النيل العربية – الاسكندرية، 2003 .3 – فتحي السيد عبده أبو السيد ، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ودورها في التنمية " مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 2004

4 – محمد محروس إسماعيل " إقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة -الاسكندرية 1997

5 – د مدوم كمال ، " دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة "، دراسات إقتصادية ، مركز البحوث والدراسات الانسانية – البصرة – مؤسسة إبن خلدون للدراسات والبحوث – الجزائر، العدد الثاني 1421 / 2000

6 – صالح صالحي " أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي . الاشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة - 18 - 22 يناير 2004

7 – د الشريف بقة ، برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر وإشكالية المؤسسات العامة " المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد حول أبعاد الاصلاح الهيكلي مع إشارة خاصة للأقتصاد المصري ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعةالقاهرة -13 ر 14 أفريل 2003.

8- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة – العدد 1-2001 .

9- جريدة الخبر،العدد3406، 2002

10- نبيل مرسي خليل " الميزة التنافسية في مجال الإتحاد "، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998

11- A . LAMIRI , La mise à niveau , Revue des Sciences commerciales et de gestion , l'Ecole de Commerce, N° 2

12- El watan,13 septembre2000

13- Liberte Economie, N° 161 du 13 au 19 Fevrier2002,

14 - W W W . p meart – dz . org

15- W W W . CNES . dz

16- W W W . mir-algerie.org/mise a niveau